

والعلة في ذلك كما يقول د. عز الدين اسماعيل : « أن عملية التفسير تأخذ في الحسبان سياق النص ، وسياق الموقف ، فضلاً عن الأعراف والتقاليد في المجتمع ، والمعطيات الحضارية بصفة عامة ، وأن هذه العناصر جميعها متضافرة ، حتى إن غياب واحد منها قد يفسر عملية التفسير أو يعطلها »^(١) .

ولعل عبد القاهر — هنا — يقصد بالتفسير « فك الشفرة » التي تفصح عن الغرض ، في حين يعنى بـ « المفسر » المعنى الأدنى ، وهذا الأخير مؤسس على الاختلاف « ولا يغرنك قول الناس » قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه « فإنه تسامح منهم » ولا يعقل أن يكون المؤدى واحداً فإن عقل ذلك فإن صطن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة . ولقد ربط هذا البلاغي العرب ربطاً صريحاً بين التأويل والتفسير قال : « واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذي وسَّع حد التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير »^(٢) فعلى الرغم من أنه يفسح المجال لتعدد المعاني في البناء الواحد فإن المزية لا تزال « للمفسر » لتضمنه « معنى المعنى » الذي يرتبط بمعنى اللفظ لا باللفظ .

بهذا يكون عبد القاهر قد أدرك الحدَّ الفاصل في « التأويل » بين المعنى « الإبلاغي » و « المعنى الأدنى » وهو ما يحكمه القياس —

(١) فصول : المجلد السابع — العددان - الثالث والرابع ١٩٨٧ ص ٤٤ .

(٢) الدلائل